الأمم المتحدة

A/59/220

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام**

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٨؛ وهو يقدم أحدث المعلومات المتوفرة عن الإجراءات المتخذة من جانب الحكومات ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية لكفالة التنفيذ والمتابعة الفعالين للالتزامات وللأهداف المحددة زمنيا في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه أحدث المعلومات.

080904 080904 04-45355 (A)

ويوضح التقرير أن تقدما مشجعا قد أحرز على جميع المستويات، في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أجرت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الاستعراضية الأولى، استعراضا متعمقا للمسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وعززت فهم الشواغل ذات الأولوية من خلال تحديد القيود والعقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنفيذ. وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، بدأت الجهود الرامية إلى كفالة المتابعة المنسقة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تحقق نتائج ملموسة. أما على الصعيد الإقليمي، فقد لاقى انتهاج مسار إقليمي في التنفيذ يكمل العمل العالمي دعما كبيرا. وعلى الصعيد الوطني، يدفع التركيز المتعاظم على التنفيذ الذي أرسيت أسسه في مؤتمر القمة، الحكومات إلى اتخاذ إجراءات متجددة في مجالات مختلفة، ليست أقلها مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وقدم أكثر من ٥٠ بلدا معلومات وطنية عن هذه الإجراءات، للجنة، في دورتها الثانية عشرة. وتوضح الصورة المركبة، التي كونتها هذه المعلومات وجود التزام شديد التنفيذ.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - معلومات أساسية	١-٣	٤
ثانيا - إجراءات المتابعة المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي	٤-١٥	٤
ألف - نتائج الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة	٥-١٢	٥
باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٣-١٥	٧
ثالثا - التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات	١٦-٢٠	٨
رابعا - الأنشطة الإقليمية	٢١-٢٩	١٠
خامسا - المبادرات القطرية	٣٠-٤١	١٢
سادسا - المجموعات الرئيسية	٤٢-٤٥	١٤
سابعا - الشراكات من أجل التنمية المستدامة	٤٦-٥١	١٥
ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٢-٥٤	١٦

أولا – معلومات أساسية

١ – أكدت الجمعية العامة مجددا، في قرارها ٢١٨/٥٨ استمرار الحاجة إلى كفالة تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها ركائز مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة. وأكدت الجمعية العامة من جديد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ). وأهابت الجمعية العامة بالحكومات ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلا عن المجموعات الرئيسية، أن تتخذ إجراءات لكفالة التنفيذ الفعال للالتزامات والأهداف المحددة زمنيا، بما في ذلك من خلال مبادرات الشراكات.

٢ – وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة، إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يعزز التعاون والتنسيق بين الوكالات على نطاق المنظومة في مجال التنفيذ؛ وحثت اللجان الإقليمية على المساهمة في أعمال لجنة التنمية المستدامة؛ وطلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ ما يتصل بولايته من الأحكام الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٣ – وقد أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٥٨، بغية توفير أحدث ما يتوفر من معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ. وتفاديا للازدواجية، يستبعد التقرير المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي ستنظر فيها الجمعية العامة في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، كالأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ والمسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وستقدم إلى الجمعية العامة تقارير مستقلة في إطار هذه البنود.

ثانيا – إجراءات المتابعة المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي

٤ – أصبحت خطة التنفيذ مصدر إلهام للحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمجموعات الرئيسية يدفعها إلى تكثيف الجهود لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي وافقوا عليها بشكل جماعي في مؤتمر القمة. وقد عكفت لجنة التنمية المستدامة على تهيئة نفسها للقيام بدور حيوي في هذا المسعى. وتزعمت اللجنة، باعتبارها الهيئة الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، عملية دفع تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة إلى الأمام. ولكي تتسق أعمالها مع مجالات التركيز الناشئة فيما يتعلق بالتنفيذ، شرعت اللجنة في اتخاذ تدابير لإدخال إصلاحات هامة على برنامجها الجديد وطرائق عملها، مما أسفر عن إحراز نتائج هامة في دورتها الثانية عشرة التي كانت أول دورة استعراضية وموضوعية لها منذ انعقاد مؤتمر القمة.

ألف – نتائج الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة

٥ – شارك بالحضور في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في نيويورك، أكثر من ١٠٠ وزير من حملة الحقائب المختلفة، بما في ذلك حقيبتا المالية والتعاون الإنمائي، فضلا عن زهاء ٤٠٠ ١ مندوب ومراقب. وأدخلت اللجنة، في ظل الرئاسة التي تولاها باقتدار بورغ بريندي (النرويج)، مستحثات على تنظيم أعمالها. وتميزت هذه الدورة بعدد من الأمور التي حدثت لأول مرة: فقد أجريت استعراضات مواضيعية من خلال مناقشات تفاعلية سبقتها بيانات للخبراء قصيرة ولكن مركزة، بلغ عددها نحو ٥٠ بيانا؛ وكانت مشاركة المجموعات الرئيسية حاضرة على امتداد الدورة؛ وجرى تنظيم خمس مناقشات إقليمية، أضفت عمقا على أعمال اللجنة بإدخالها للمنظورات الإقليمية في عملية الاستعراض.

٦ – وتميزت الدورة بأمرين آخرين هما تنظيم معارض للشراكات ووجود مركز للتعليم، أصبحا لأول مرة جزءا من البرنامج الرسمي للجنة. وأتاحت معارض الشراكات فرصة سانحة لاستعراض التقدم وتبادل الخبرات وإقامة الشبكات بين الشركاء، من خلال عرض نتائج ما يقارب ٨٠ شراكة مسجلة لدى اللجنة وتيسير قيام مناقشات تفاعلية بشأن المسائل المشتركة للشراكات. ووفر مركز التعلم، من خلال ١٨ دورة لبناء القدرات مدة كل منها ثلاث ساعات، دروسا عملية مباشرة حول مختلف جوانب التنفيذ. واجتذبت بعض الدورات، كالدورات المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإجراءات تقديم طلبات تمويل المشاريع إلى مرفق البيئة العالمية، اجتذبت أعدادا كبيرة من المشاركين الذين كانوا يملأون قاعة الاجتماعات عن آخرها. وشملت المؤسسات التي قدمت الدورات جامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة روما (لاسابيترا)، وجامعة هوكايدو (اليابان)، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد سميثونيان.

٧ – وأوضح الاستعراض أن عددا كبيرا من البلدان لا يسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بتحقيق الهدفين ١٠ و ١١ من الهدف العام ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، اللذين يتصلان بتخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب النظيفة وخدمات

الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وتحسين حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء العشوائية التي تنمو في بلدان عديدة بمعدلات تثير الجزع. وما زال استفحال الفقر يعوق الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في توفير الخدمات الأساسية؛ كما لا يزال نقص الموارد المالية والتكنولوجيات والقدرات هو جانب القصور الرئيسي الذي تعاني منه البلدان النامية. وأعاق انخفاض مستويات مشاركة المجتمعات المحلية، وعدم تمكين المرأة بشكل مناسب في مجال إدارة الموارد والحكم، الجهود الرامية إلى حشد المبادرات المحلية.

٨ - ووجهت لجنة التنمية المستدامة الانتباه، أثناء استعراض التجارب القطرية، إلى الروابط الهامة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة التنفيذ. وأكدت اللجنة أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة التنفيذ، في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مسألة حيوية لتحقيق هدف تخفيف وطأة الفقر والغايات والالتزامات الأخرى الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنفيذ. وجرى التأكيد على الدور الاستراتيجي للصرف الصحي، حيث أشار عدد كبير من المشاركين إلى أن الصرف الصحي لم يحظ باهتمام كبير كالمياه، وإن لم يكن لأيهما موقع بارز في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الموجودة.

٩ - وجرى تناول التحديات المتعلقة بالتمويل في عمليات الاستعراض المواضيعية وعلى المستوى السياسي معا، خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة. وتم الاتفاق بشكل عام على أن المستويات الحالية للتمويل بعيدة جدا عن المعدل المناسب، وأنه يتعين على الشركاء في التنمية الوفاء بالتزامات توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والعمل على زيادة حجم التمويل من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وذلك انطلاقا من روح المسؤولية المشتركة. وسلط مندوبون عديدون الضوء على ضرورة استكشاف مسارات متعددة لحشد الموارد المالية، بما في ذلك ضمانات القروض الجزئية، والتسهيلات الخاصة، والصناديق المتجددة، ومشاريع الائتمانات الصغيرة. ويتعين أن تُستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم برامج التمويل الموجهة إلى الفقراء، وأن تكون عاملا حفازا لتوفير موارد مالية أخرى من أجل تحقيق تأثير تضاعفي في عملية حشد الموارد على الصعيد المحلي. ويمكن استخدام عمليات مبادلة الديون بالتنمية المستدامة لمعالجة احتياجات تمويلية معينة.

١٠ - واعترفت لجنة التنمية المستدامة بأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه توفر إطارا شاملا لعمليات إصلاح قطاع المياه، ولتحقيق توازن استخدامات المياه في ما بين الأغراض المتنافسة،

بما في ذلك الصرف الصحي وخدمات النظم الإيكولوجية. غير أن اللجنة لاحظت مع الاهتمام وجود تأخيرات ملحوظة، واحتمال ألا تستطيع بلدان كثيرة الالتزام بالموعد الأقصى لإعداد خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه وكفاءة استخدامها، المحدد له عام ٢٠٠٥.

١١ - وفي ما يتعلق بالمأوى، لاحظت اللجنة أنه يتعين الجمع بين إجراءات تحسين معيشة ساكني الأحياء العشوائية الحضرية وبين سياسات دعم التنمية المستدامة في المناطق الريفية، بغية إبطاء وتيرة الهجرة من الأرياف إلى المدن. وجرت الإشارة كذلك إلى ضرورة تحفيز الاقتصادات المحلية ودعمها، بغية إتاحة الفرصة لتطوير الأعمال التجارية المزدهرة في القطاع غير الرسمي لتصبح شركات رسمية ذات تكاليف معاملات أقل وفرص توظيف أوسع.

١٢ - وترد نتائج الاستعراض في موجز الرئيس، الذي يضمه الفصل الثاني من التقرير[1]. ويستعرض الجزء الأول من الموجز المعوقات والقيود والدروس المستفادة؛ ويلخص الجزء الثاني المناقشات التي جرت أثناء الجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك الفرع المعنون ''الاستجابة للتحديات: الطريق إلى الأمام''. ويوفر جزآ الموجز معا مساهمة هامة في المناقشات المتعلقة بالسياسات، والتزاما باتخاذ إجراءات في الدورة الثالثة عشرة للجنة، التي ستكون معنية بالسياسات.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣ - أهابت خطة التنفيذ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جملة أمور، تعظيم دوره في مراقبة التنسيق على نطاق المنظومة، والجمع بصورة متوازنة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لسياسات وبرامج الأمم المتحدة، التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة؛ وتنظيم عمليات دورية للنظر في مواضيع التنمية المستدامة فيما يتصل بجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك سُبل التنفيذ؛ والاستخدام الكامل للجزء الرفيع المستوى والجزئين المتعلقين بالتنسيق والتنفيذ، والجزء العام للمجلس، من أجل المراعاة الفعلية لجميع الجوانب ذات الصلة في أعمال الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية المستدامة.

١٤ - ونظر المجلس، أثناء الجزء الرفيع المستوى لدورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، في مسألة حشد الموارد وتهيئة بيئة مواتية للقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. وألقى المجلس الضوء، في الإعلان الوزاري الصادر إثر ذلك، على العناصر الحيوية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، ودعا إلى إدماج عمليات إعادة البناء والإنعاش في التنمية المستدامة لهذه البلدان عند خروجها من حالات الصراع.

١٥ - وبحث المجلس أيضا دوره في مجال متابعة مؤتمر القمة في سياق التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة. ونظر المجلس في توصية مدرجة في تقرير الأمين العام (E/2004/71) وناقش خيار تخصيص أحد أجزائه المتعلقة بالتنسيق لمسائل التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة[٢].

ثالثا - التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات

١٦ - عمدت مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، منذ انعقاد مؤتمر القمة، إلى زيادة تعاونها في مجال مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة التنفيذ، مع الاستفادة في كثير من الحالات من الآليات القائمة. وتصدى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، حسب ما جاء في تقريره الاستعراضي السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/67) لقيادة عملية تنسيق أنشطة المتابعة على نطاق المنظومة. وتركزت مداولات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تحديد التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ، ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتشجيع تماسك الاستجابات على الصعيد التنفيذي، وإقامة آليات مشتركة بين الوكالات للاستعاضة عن نظام مديري المهام السابق أو إعادة تصميمه، في المجالات الرئيسية لمتابعة نتائج مؤتمر القمة.

١٧ - وألقى مجلس الرؤساء التنفيذيين الضوء على عدد من المبادئ العامة الموجهة لعملية وضع الترتيبات التعاونية المشتركة بين الوكالات ومنها التركيز على التنفيذ في جميع المستويات (العالمي والإقليمي والوطني)؛ والاستمرار في متابعة نتائج مؤتمر القمة، في السياق العام لعمليات متابعة مؤتمرات القمة/المؤتمرات؛ ودفع العمل المشترك بين الوكالات لتعظيم الدعم المقدم إلى دورات التنفيذ التي اعتمدتها اللجنة والتي يستغرق كل منها سنتين.

١٨ - وفي ضوء هذه المبادئ، اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، خطوات لوضع ترتيبات تعاونية مشتركة بين الوكالات أو تعزيز القائم منها، في المجالات الرئيسية المتعلقة بالمياه العذبة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والمحيطات والمناطق الساحلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتتضمن الإجراءات المحددة التي اتخذت، ما يلي:

(أ) التأكيد على أن لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية هي الآلية المشتركة بين الوكالات لتنفيذ الأحكام المتصلة بالمياه الواردة في خطة التنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمياه العذبة. وتغطي صلاحيات لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية وطرائق عملها،

العناصر الواردة في خطة تفصيلية مشتركة بين الوكالات لمعالجة مسألة المياه، فضلا عن مسائل الصرف الصحي، وتضم آليات للعمل المشترك مع أصحاب المصلحة من خارج منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تعزيز الدعم المشترك بين الوكالات المقدم للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك برامجها ذات الصلة المتعلقة بتخفيف آثار الأحداث الخطيرة المتصلة بالمياه؛

(ج) إقامة آلية مشتركة بين الوكالات، في سياق متابعة خطة التنفيذ وقرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ لكفالة فعالية تبادل المعلومات، وتعزيز تماسك السياسات والأنشطة الواسعة النطاق المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين لإطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، الذي يجري إعداده في سياق عملية مراكش، كأساس للتعاون المشترك بين الوكالات؛

(هـ) وضع آلية جديدة للتعاون على نطاق المنظومة من أجل معالجة الجوانب المتصلة بالطاقة في خطة التنفيذ.

١٩ - كما استعرضت اللجنة في دورتها الثانية عشرة الآليات المشتركة بين الوكالات، في سياق المقررات المتعلقة ببرنامج العمل المتخذة في دورتها الحادية عشرة. واتفق أعضاء الوفود على أهمية العمل الجماعي والتعاوني في ما بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والميداني، استنادا إلى ولايات هذه الوكالات ومزاياها النسبية. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد على تفادي الازدواجية في ما بين الوكالات، مع كفالة التعاضد والتكامل، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية. وأشار أعضاء الوفود كذلك إلى ضرورة توخي العناية في وضع الطرائق المتعلقة بإشراك الأطراف الفاعلة من خارج الأمم المتحدة.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أشار عدد من أعضاء الوفود إلى أهمية أن ينبع العمل المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، من الولايات الحكومية الدولية المحددة في خطة التنفيذ. وأن يسير هذا العمل وفقا لها إلى أقصى حد. وتحدد خطة التنفيذ بوضوح المجالات التي توجد فيها حاجة للتعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات. وسيكون من الضروري، في المستقبل، إعداد تقارير عن الأنشطة المشتركة بين الوكالات، في المجالات التي تستعرضها لجنة التنمية المستدامة.

رابعا – الأنشطة الإقليمية

٢١ – تتمثل إحدى السمات الهامة لمؤتمر القمة، في تأكيده على التنفيذ على الصعيد الإقليمي، وفقا لما جاء في خطة التنفيذ، التي خُصصت ثلاثة من فصولها للمبادرات الإقليمية. ويمكِّن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي البلدان في المنطقة الإقليمية، أو دون الإقليمية ، لا سيما البلدان الصغيرة، من تجميع مواردها المحدودة، لتعزيز قدرتها على مجابهة التحديات المشتركة في مجال التنمية المستدامة.

٢٢ – وقد شهدت السنتان الماضيتان المزيد من التعاون الذي شمل اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية. ونظمت اللجان الإقليمية، بمساعدة من أمانة لجنة التنمية المستدامة، اجتماعات ودورات مخصصة على الصعيد الإقليمي، فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، كمشاركة منها في الدورة الثانية عشرة للجنة.

٢٣ – وانعقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في سياق مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالتنفيذ والشراكة في مجال المياه. وحدد الاجتماع القيود والفرص والتحديات التي تواجهها المنطقة الأفريقية في مجال المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، ووضع مسألة أزمة المياه والصرف الصحي في أفريقيا تحت بؤرة التركيز، وكذلك التحديات التي يثيرها تسارع وتيرة التحضر.

٢٤ – وتمثلت إحدى المبادرات الأخرى في المنطقة، في الاجتماع الأول للخبراء الأفارقة المعني باستدامة الاستهلاك والإنتاج، المعقود في الدار البيضاء بالمغرب، في أيار/مايو ٢٠٠٤، في سياق إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة باستدامة الاستهلاك والإنتاج. وكان من بين المشاركين في الاجتماع خبراء حكوميون، وخبراء من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية. واعتمد الاجتماع بيانا يطلب فيه إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة أن يضمن مسألة استدامة الاستهلاك والإنتاج في برنامج عمله، وأن يدرج المبادرات التي تشجع على استدامة الاستهلاك والإنتاج في برنامج عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٥ – وانعقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، بالاقتران مع حلقة عمل إقليمية حول الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، تحت رعاية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وحدد الاجتماع الإنجازات الرئيسية والتحديات التي تواجهها المنطقة في مجال التنفيذ، فضلا

عن الدروس المستفادة. وفحص الاجتماع أيضا الشراكات القائمة في مجال المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في المنطقة.

٢٦ - وقام المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي انعقد في جنيف، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بتقييم الحالة في المنطقة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، والمسائل الجامعة ذات الصلة، وقيَّم المنتدى العقبات والتحديات فيما يتعلق بالتفاوت الكبير الذي تشهده المنطقة، وحدد عددا من أمثلة الممارسات الجيدة، التي صدرت في صورة مرفق لإحدى وثائق اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE/AC.25/2004/2).

٢٧ - وانعقدت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثلاثة اجتماعات، في إطار التحضير للدورة الثانية عشرة للجنة. وهي: '١' المنتدى الإقليمي لوزراء الإسكان والتنمية الحضرية (لاباز، ٥-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ '٢' حلقة دراسية دولية حول نتائج مؤتمر القمة (سانتياغو، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ الاجتماع الرابع عشر لمنتدى وزراء البيئة (مدينة بنما، ٢٠-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣). وركزت الاجتماعات الثلاثة على الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة في المنطقة، في المجالات المتعلقة بكل من المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مع أخذ المسائل الشاملة للقطاعات الثلاثة في الحسبان.

٢٨ - واتخذت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خطوة كبيرة أخرى لدى انعقاد الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، في سان خوان، بورتوريكو. فقد وافق أعضاء الوفود على إنشاء منتدى إقليمي تحضيري مشترك بين الحكومات، كجزء من أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية رصد القرارات المتخذة في مؤتمر القمة.

٢٩ - وفي منطقة غرب آسيا، جرى في الدورة الرابعة للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في العالم العربي، التي انعقدت في القاهرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، التركيز على مواضيع المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فضلا عن الإدارة المحققة للتنمية المستدامة. واعتمدت الدورة عددا من القرارات التي تهدف إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، والتي أحيلت عقب ذلك إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، في اجتماعه المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

خامسا – المبادرات القطرية

٣٠ – ستشكل متابعة تنفيذ الالتزامات المعلن عنها في مؤتمر القمة مقياسا لنجاح أو فشل المؤتمر. فبعد مرور عامين على انعقاد المؤتمر، تشير المعلومات التي جمعت من عدد كبير من البلدان، إلى أن الحكومات تتخذ إجراءات في مجالات مختلفة من أجل تسريع التقدم المحرز في التنفيذ.

٣١ – وتركزت هذه الإجراءات، في حالات كثيرة، على السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية. فمثلا، يشرع المغرب حاليا في استراتيجية جديدة، في عام ٢٠٠٤، تحمل عنوان ''مدن بدون أحياء عشوائية''. وعدلت بلغاريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قانون تنمية إقليمها، الذي يعتبر إقليم الدولة بموجبه ثروة وطنية تتعين تنميتها لكفالة التنمية المستدامة، وإيجاد ظروف ملائمة لعيش وعمل وترفيه سكانها. ونفذت أستراليا ولا تزال تنفذ، مجموعة من الاستراتيجيات ذات الصلة بالمياه العذبة، بما في ذلك المبادرة الوطنية المتعلقة بالمياه لمجلس حكومات أستراليا، لسنة ٢٠٠٣، التي جرى بها تحديث لإطار الإصلاحات المتعلقة بالمياه لسنة ١٩٩٤. ونشرت المملكة المتحدة قانونها بشأن المياه لسنة ٢٠٠٣، الذي سنت بموجبه تغييرات قانونية ترمي إلى التمكين من التوسع في الإدارة المستدامة لموارد المياه. وتعد بلجيكا خطتها الاتحادية الثانية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٨، التي ستركز بشكل أكبر على مواضيع استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٢ – كما أعادت بعض الحكومات، أثناء متابعتها لنتائج مؤتمر القمة، توجيه مسار سياساتها الإنمائية الوطنية. فقد عرضت حكومة الصين مثلا، رؤية جديدة للتنمية تتمركز حول التنمية المستدامة، وتدعو إلى تنسيق التنمية فيما بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المناطق المختلفة للبلد، وبين الاقتصاد والمجتمع، وبين الإنسان والطبيعة، وبين التنمية المحلية والتجارة الخارجية والاستثمار الخارجي. ويتمثل الهدف من ذلك في بناء قدرات الأمة على التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة شعبها والجودة النوعية لبيئتها.

٣٣ – وقامت حكومة الهند، في معرض استجابتها لدعوة خطة التنفيذ، إلى اتخاذ خطوات فورية لصياغة وإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبدء تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٥، ببدء عملية تحضيرية لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وسيمر مشروع الاستراتيجية بعملية متكررة من المشاورات السياسية والفنية، والمشاورات فيما بين أصحاب المصلحة. وترى الهند أنه يتعين أن تكون العملية المتصلة بالاستراتيجيات الوطنية، عملية مستمرة تشتمل على ثلاثة عناصر هي التخطيط والتنفيذ والتغذية العكسية.

٣٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقدت بيرو حلقة عمل لمناقشة إعداد استراتيجياتها المحلية للتنمية المستدامة. وأوصت حلقة العمل بأن تجري صياغة الاستراتيجيات الوطنية لبيرو في غضون سنة واحدة.

٣٥ - وقدمت حكومة النرويج، بعد أن أقرت استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، خطة عمل وطنية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كجزء لا يتجزأ من الميزانية الوطنية، بغية المساعدة في دفع عملية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية إلى الأمام. وتقوم سلوفينيا أيضا بإعداد استراتيجيتها الوطنية الخاصة بها والمعنونة ''استراتيجية تنمية سلوفينيا - التحديات المستقبلية''. وستطبق سلوفينيا بشكل منهجي، في استراتيجيتها هذه، مبادئ الاستدامة المتعلقة بالتكامل، وستضمنها التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. كما ستشكل الاستراتيجية إطارا عاما للاستراتيجيات القطاعية، وستوفر التوجيه لهذه الاستراتيجيات.

٣٦ - وبذلت جنوب أفريقيا في مواجهة التحضر السريع، جهدا تاريخيا لتوفير المأوى الآمن لسكانها. فقد شهد العقد الماضي بناء ١,٥ مليون وحدة سكنية، كما حصل ٦ ملايين مواطن تقريبا على وحدات سكنية منذ ١٩٩٤. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، نشرت الحكومة أيضا أول مشروع لاستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بموارد المياه، التي ستوضع في شكلها النهائي في آذار/مارس ٢٠٠٤. وطبقت الحكومة أيضا برنامجا وطنيا لتوصيل خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى ١٨ مليون شخص لا يحصلون على هذه الخدمات حاليا.

٣٧ - وقدمت بعض الحكومات المانحة إلى البلدان النامية مساعدات محددة الأهداف، في سياق متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. فقد وفرت بلجيكا مثلا التمويل اللازم لإعداد المكونات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي في ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان الأفريقية، واستخدمت في ذلك الصندوق الاستئماني البلجيكي لدى البنك الدولي.

٣٨ - وأقامت اليابان نظاما منخفض التكلفة، (يسمى ''جوخاسو'') في إندونيسيا، لمعالجة مياه الصرف الصحي محليا على مستوى البلديات. وفضلا عن ذلك، نقلت اليابان تكنولوجيا البناء والتشييد والتشغيل والصيانة المتعلقة بنظم جوخاسو، إلى المجتمعات المحلية، وتعمل على إعداد كتيب إرشادي بغية نشره على نطاق أوسع. وأوضحت هذه التجربة أهمية نقل المهارات والنظم الضرورية لسلامة التشغيل والصيانة إلى المجتمعات المحلية.

٣٩ - ونظمت الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع عدد من البلدان المتقدمة والنامية، أول مؤتمر قمة معني برصد الأرض، انعقد في واشنطن العاصمة، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، للعمل على تطوير نظام أو أكثر من النظم الشاملة والمنسقة والدائمة لرصد الأرض، بغية فهم

ومعالجة التحديات البيئية والاقتصادية العالمية. وتمخض مؤتمر القمة المعني برصد الأرض عن تكوين فريق مخصص لرصد الأرض، كي يعد خطة تنفيذ مدتها ١٠ سنوات، لإنشاء نظام أو نظم منسقة وشاملة ودائمة لرصد الأرض.

٤٠ - وانعقد مؤتمر القمة الثاني المعني برصد الأرض، في طوكيو، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويتشارك في إعداد هذه الخطة في الوقت الحالي نحو ٤٤ بلدا و ٢٦ منظمة دولية، فضلا عن المفوضية الأوروبية. ويؤمل في أن تؤدي هذه المبادرة، التي أطلقت استجابة إلى مؤتمر القمة، إلى إدخال تغييرات وتحسينات على الطريقة التي ننظر بها إلى كوكب الأرض ونفهمه، فتسهم بذلك في تعزيز القدرة على التنمية المستدامة في كل مكان.

٤١ - وساعدت مؤسسات الأمم المتحدة الحكومات على تنفيذ مبادرات قطرية، بما في ذلك المبادرات المنفذة على مستوى المجتمع المحلي. فمثلا، أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إشارة البدء في مبادرة أهلية متعلقة بالمياه في جمهورية تترانيا المتحدة وسري لانكا وغواتيمالا وكينيا وموريتانيا، بغية تقديم منح صغيرة لدعم أنشطة المجتمعات المحلية في مجال إمدادات المياه، وتوفير الصرف الصحي للمنازل، وإدارة مستجمعات المياه المحلية. وسيجري تقييم المبادرة الأهلية المتعلقة بالمياه، عقب انتهاء مرحلتها التجريبية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كما سيجري إدخال تحسينات عليها استنادا إلى التجربة في البلدان الرائدة، والدروس المستفادة. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى الحصول على تمويل إضافي من أجل زيادة حجم هذه المبادرة.

سادسا - المجموعات الرئيسية

٤٢ - تواصل المجموعات الرئيسية أداء أدوار متعددة في التنمية المستدامة على مختلف المستويات. وهي تستخدم خبراتها ومعارفها من أجل تشجيع التثقيف في مجال التنمية المستدامة، ورفع إذكاء الوعي بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ورصد التقدم المحرز تجاه تنفيذ التنمية المستدامة. وتساهم المجموعات الرئيسية أيضا في عملية التنفيذ، من خلال مشاركتها في المبادرات الخاصة بها، وفي شراكة تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - وقد أتاحت اللجنة، في دورتها الثانية عشرة آليات تشاركية جديدة وبأعداد أكبر لإشراك المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة. وأعد ممثلو هذه المجموعات ورقات مناقشة أتيحت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتفاعلوا مع الخبراء وأعضاء الوفود في جميع جوانب المناقشات المواضيعية، وانضموا إلى الوزراء في إقامة حوار متخصص في الجزء الرفيع المستوى للدورة.

٤٤ - وفي ختام الجزء الرفيع المستوى، أعلن ممثلو المجموعات الرئيسية تعهدهم بالاستمرار في تعزيز الشراكات والإجراءات على مستوى المجتمع المدني، والمشاركة على جميع المستويات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وآلوا أيضا على أنفسهم القيام بما يكمل جهود الحكومات الرامية إلى تعزيز قدرات الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمرأة والشباب، والمجموعات الأخرى ذات الصلة، على المشاركة بنشاط في تنفيذ برامج المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٤٥ - وشهدت الدورة الثانية عشرة للجنة زيادة كبيرة في مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة. فقد حضر الدورة زهاء ٧٠٠ ممثل لهذه المجموعات، قدموا مداخلات بلغ مجموعها ٨٦ مداخلة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. ورحبت المجموعات الرئيسية على وجه الخصوص بمجموعة الفرص المتنوعة التي أتيحت لها، مما مكنها من التفاعل مع الخبراء وأعضاء الوفود في المناقشات المواضيعية. ودعت المجموعات الرئيسية اللجان الفنية الأخرى إلى اتباع نهج لجنة التنمية المستدامة الشامل فيما يتعلق بمشاركتهم.

سابعا - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٤٦ - ما زالت الشراكات الطوعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة تكمل الإجراءات المتخذة في مجال التنفيذ على المستويات المختلفة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان عدد الشراكات المسجلة لدى أمانة اللجنة يبلغ ٢٩١ شراكة.

٤٧ - وبينما تتفاوت الشراكات المسجلة كثيرا في أحجامها ونطاقاتها ومددها، فإن هناك مواضيع مشتركة معينة ذات صدى شامل لجميع هذه الشراكات. والشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة هي مبادرات تعاونية تركز على إيجاد الحلول. ويستخدم معظمها نهجا يتجه من الأسفل إلى الأعلى، مستخدمة المشاريع التجريبية لاختبار استراتيجياتها، قبل الشروع في تكرار نماذجها على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وتختلف نواتج الشراكات بدرجة كبيرة في ما بينها، وتتراوح بين النقل المباشر لحلول تكنولوجية معينة وبين إنشاء الشبكات.

٤٨ - وتختلف الشراكات المسجلة أيضا اختلافات كبيرة في نطاقاتها الجغرافية ومددها. وتتراوح في تغطيتها الجغرافية بين مبادرات تركز على مناطق معينة وأخرى تهدف إلى حشد حملات عالمية. وتتراوح إسقاطات الفترات الزمنية لهذه الشراكات بين نطاقات تمتد لعامين وإطار زمني غير محدود.

٤٩ - ويشكل توفير موارد مستديمة وقابلة للتنبؤ بها، سواء كانت تستند إلى موارد مالية أو تبرعات غير مالية، شرطا مسبقا لتنفيذ هذه الشراكات. وأفاد ثلاثة أرباع الشراكات المسجلة بأن لديهم تمويلا مضمونا، بينما ينتظر الربع الباقي تبرعات من المانحين.

٥٠ - ويعمل قسم من الشراكات المسجلة بشكل كامل، بينما لا يزال البعض الآخر في مرحلة التنظيم. ويبدو أن هذه المرحلة تستغرق وقتا طويلا وتتطلب موارد كبيرة، استنادا إلى المعلومات التي أبلغت إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة. وشملت أنشطة التأسيس عادة إيجاد الشركاء، وتأمين التمويل، وتحديد طرائق التنسيق، وإنشاء موقع على الإنترنت، وتنفيذ أنشطة للاتصال، وإعداد استراتيجيات للتنفيذ. وينتظر أن يبلغ عدد متزايد من الشراكات المسجلة عن إحراز تقدم تجاه تحقيق الأهداف، خلال دورات إعداد التقارير القادمة للجنة.

٥١ - واستعرضت اللجنة في دورتها الثانية عشرة أيضا التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات الشراكات. وبينما حظيت الشراكات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة بدعم عام، فإن عددا من أعضاء الوفود لاحظ أن تمويل الشراكات يأتي من الحكومة بشكل رئيسي، وأكدوا ضرورة حشد موارد جديدة. وأعرب البعض عن رأي يفيد بضرورة وجود مشاركة أكبر للقطاع الخاص. وأشار بعض أعضاء الوفود إلى أن الشراكات يبدو أنها مدفوعة بالمانحين؛ ومن ثم جرى تأكيد ضرورة وجود شراكات مدفوعة بالطلب.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - يوضح هذا التقرير أن تقدما مشجعا قد أحرز في عملية التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويوجد من الإجراءات المتخذة حاليا عدد أكبر بكثير مما يتسع هذا التقرير لوصفه. وترسم التقارير الوطنية التي قدمتها إلى اللجنة في دورتها الثانية عشرة نحو ٥٠ حكومة، صورة عامة للأنشطة والمبادرات. وقد أحرز تقدم أيضا في التنفيذ على الصعيد الإقليمي، تشهد به المبادرات والاجتماعات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتشجع جهود مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تعزيز آليات التعاون المشتركة بين الوكالات التنفيذ على نطاق المنظومة. وقد بدأت الشراكات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة تدلل على ما لديها من إمكانيات كأدوات تنفيذ فعالة. وتقدم المجموعات الرئيسية، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية والقطاع الصناعي، مساهمات متزايدة في مجال التنمية المستدامة. وهي مجموعات لا يمكن المبالغة في تقدير قيمة الأدوار التي تؤديها كشركاء في التنفيذ.

٥٣ - ويتمثل التحدي مستقبلا في المحافظة على هذه الطاقة وصقل المزيد من المبادرات. وقد حددت اللجنة، في دورتها الثانية عشرة القيود والعقبات التي تعترض سبيل التنفيذ. وتتمثل الخطوة التالية في معالجة خيارات السياسات والإجراءات الممكنة، المطلوبة لمعالجة هذه الصعوبات. والأهم من ذلك هو أن المجتمع الدولي عليه تحويل المسؤولية المشتركة وروح الشراكة العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية إلى نتائج ملموسة.

٥٤ - ولتحقيق هذه الغاية، توصي الجمعية العامة بأن:

(أ) تحث الحكومات على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وعلى توفير معلومات وطنية، من خلال إجراءات مبسطة، إلى أمانة اللجنة، بهدف تحقيق تبادل أوسع للدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

(ب) تدعو الحكومات إلى مواصلة تقديم الدعم إلى اللجنة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني للجنة، بهدف تعزيز الدعم المقدم إلى مبادرات التنفيذ الإقليمية ومشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة؛

(ج) تطلب إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يرصد كفاءة وفعالية تشغيل الآليات التعاونية الجديدة، أو التي أعيد تصميمها، في متابعة مؤتمر القمة، مع أخذ نتائج استعراض الدورة الثانية عشرة للجنة في الاعتبار؛

(د) تهيب بالحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توجه دعما تمويليا إلى البلدان النامية في مجالات الأولوية التي حددت أثناء الدورة الثانية عشرة للجنة، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وخطط استخدام المياه بكفاءة، فضلا عن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، مع مراعاة الأهداف المحددة زمنيا الواردة في خطة التنفيذ.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٩ (E/2004/29).

(٢) قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة المشاورات بشأن برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق، تمهيدا لوضع البرنامج في صيغته النهائية قبل الدورة الموضوعية القادمة.